Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة: معالجة وضعهم المقلق والدفاع عن حقوقهم في اليمن

3 ديسمبر، ميثاق العدالة لليمن

إن اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة هو تذكير بالسعي المستمر من أجل حقوق الإنسان والكرامة، لا سيما في اليمن، حيث يعاني السكان ذوو الإعاقة من تحديات النزاع.

ويؤكد هذا اليوم على الدعوة العالمية للاعتراف بنقاط الضعف المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة ومعالجتها، والدعوة إلى دمجهم وحماية حقوقهم وكرامتهم. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن المواطنين اليمنيين ذوي الإعاقة الذين يبلغ عددهم أربعة ملايين يواجهون العديد من المشاكل لأنهم محرومون من الحصول على المساعدات الإنسانية الحيوية.

وكثيراً ما يتم تجاهلهم في جهود التدخل ولا يُمنحون صوتاً في الاتفاقات السياسية. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى استراتيجية أكثر شمولاً وقائمة على الحقوق في كل من المفاوضات السياسية والخطاب الإنساني. في اليمن، يشكل الاستخدام الواسع النطاق للألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات تهديدًا خطيرًا، مما يؤدي إلى إصابات وإعاقات مدمرة بين السكان المدنيين. ولا تسبب هذه المخاطر الخفية ضررًا مباشرًا فحسب، بل تساهم أيضًا في حدوث إعاقات طويلة الأمد وتفاقم الوضع الصعب بالفعل للأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق المتضررة من النزاع.

على الرغم من توقيع اليمن على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن التقارير المثيرة للقلق تشير إلى وضع مقلق للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزاع. تفيد منظمة الإنسانية والإدماج أن الجهود المبذولة لتنفيذ وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد توقفت منذ بدء الأعمال العدائية في عام 2015.

وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن منظمة العفو الدولية، فإن التركيز الذي عفا عليه الزمن للتشريعات اليمنية بشأن الرعاية والدعم الطبي، بدلاً من الإطار القائم على الحقوق كما هو منصوص عليه في القانون رقم 61 (1999)، يسلط الضوء على الحاجة إلى نهج أكثر تقدمية للتعليم الشامل. والرعاية الصحية. على الرغم من أن الدستور اليمني يضمن المساواة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن عدم وجود أحكام صريحة ضد التمييز، وخاصة في قانون العمل، يمثل فجوة كبيرة.

وقد أدى الصراع إلى تفاقم نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية وتعميق التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مجالات الحياة. ويؤدي نظام الرعاية الصحية المختل، الذي يؤثر على 50% من سكان البلاد، إلى تفاقم التحديات، وخاصة في مجال رعاية الأمومة. علاوة على ذلك، يؤدي النزوح واسع النطاق إلى تفاقم الوضع الكارثي. في العديد من مناطق النازحين، هناك نقص في الخدمات الأساسية التي تلبي الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفقًا لمنظمة Inclusion & Humanity، يشعر 81% من الأشخاص ذوي الإعاقة بعدم قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الإنسانية. وتشمل التحديات أيضًا نقص البيانات والأبحاث حول وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يجعل التدخلات المستهدفة صعبة، فضلاً عن استمرار الوصمة الاجتماعية التي تؤدي إلى عزلة الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا الوضع حاد بشكل خاص بالنسبة للنساء والفتيات، اللاتي يواجهن تحديات إضافية بسبب الأعراف الاجتماعية والحواجز الهيكلية، وخاصة باعتبارهن نازحات داخليا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن رفض ولاية فريق الخبراء المعني باليمن (GEE) في أكتوبر 2021 يزيد من تعريض حياة الأشخاص الضعفاء، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، ويرسل رسالة مفادها أن الأشخاص الذين ينتهكون حقوق الشعب اليمني يمكنهم التصرف. مع الإفلات من العقاب.

التوصيات:

وبناء على ما لدينا من معلومات وبيانات متوفرة وتقارير ودعوات المنظمات والناشطين الحقوقيين فإننا نطالب بالتوصيات التالية:

- تشجيع كافة أطراف الأزمة اليمنية على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، ووقف الهجمات غير المبررة على المدنيين، وتوخي الحذر في العمليات العسكرية.
- الدعوة لى وقف عمليات نقل الأسلحة حتى يتم التأكد من عدم وجود انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان.
- الدعوة إلى الوقف الفوري لاستخدام الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في اليمن والتأكيد على أهمية حماية حقوق ورفاهية المدنيين، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال منع المزيد من الإصابات والإعاقة الناجمة عن هذه الهجمات العشوائية والمستمرة. الأسلحة.
- دعوة الحكومة اليمنية إلى مراجعة التشريعات الوطنية واعتماد نهج أكثر استناداً إلى الحقوق بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الدعوة إلى تعديل القوانين التمييزية وخاصة في قانون العمل.
- الدعوة إلى تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية، في مجالس إدارة المنظمات والصناديق التي تخدم مصالحهم.
- تشجيع المؤسسات البحثية على توفير المزيد من البيانات عالية الجودة وفي الوقت المناسب والمصنفة لتمكين التدخلات المستهدفة.
- الدعوة إلى دمج الإعاقة في جميع السياسات والقوانين الخاصة بالنوع الاجتماعي، وإشراك جمعيات النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشكل فعال. 8-الضغط من أجل اتخاذ إجراءات فورية لتوفير تعليم شامل وجيد ومجاني لجميع الأطفال ذوي الإعاقة على جميع المستويات وضمان بيئة تعليمية شاملة.
- المطالبة بالمزيد من الخدمات والقدرات في مجال الرعاية الصحية المجتمعية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة في المناطق الريفية والمجتمعات المهمشة والنازحين.
- الدعوة إلى التنفيذ الفعال لحصة التوظيف البالغة 5%، ورفع مستوى الوعي بين الشركات العامة والخاصة لتقديم الدعم الفردي.
- المطالبة بالمشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في عمليات صنع القرار، بما في ذلك المشاركة في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة واتفاقات السلام ومكتب المبعوث الخاص إلى اليمن.
- تشجيع الوكالات المانحة على زيادة مساعداتها للعمل الإنساني في اليمن، وضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتتبع التقدم من خلال المعايير المعمول بها وإعداد التقارير.
- الدعوة إلى تعميم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال في كافة المجالات وتقديم المساعدات لهم بما في ذلك الصحة والتعليم.
- الدعوة للمنظمات والوكالات الإنسانية لدمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أفضل في العمليات الإنسانية المتعلقة بالنزاع، مع إعطاء الأولوية للإدماج في إدارة المخيمات وصنع القرار وتطوير برامج المساعدات.
- دعوة جميع السلطات في اليمن إلى ضمان تكافؤ فرص العمل، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، وإتاحة الوصول إلى المساعدات الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة خارج المخيمات المسجلة.
- دعوة مجلس الأمن إلى التأكد من أن القرارات المتعلقة باليمن تسلط الضوء على حالة الأشخاص ذوي الإعاقة وطلب تحديثات منتظمة وتعزيز تدابير المراقبة بما يتماشى مع القرار 2475.

- الدعوة إلى تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة المخيمات وبرامج المساعدة وتسهيل الوصول إلى المرافق الأساسية. إنشاء آليات شاملة للتوصيل المباشر لمواد الإغاثة إلى منازل الأشخاص ومراقبة البرامج عن كثب لتجنب إغفال الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إن إنشاء آلية مساءلة مستقلة أمر ضروري لليمن لتحقيق العدالة وضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار مفاوضات السلام لتعزيز الإدماج ومعالجة التحديات المحددة لهذه الفئة السكانية الضعيفة.
- تمكين منظمات حقوق الإنسان المحلية في اليمن من الاستجابة الفعالة للاحتياجات المحددة للفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

المنظمات الموقعة :

1 - رابطة أمهات المختطفين (AMA)
2 - مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية (AWS)
3 - مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل (CSWC)
4 - مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
5 - مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية (MDF)
6 - منظمة مساءلة
7 - منظمة سام للحقوق والحريات
8 - مركز البحوث والإعلام الاقتصادي (SEMC)
9 – منظمة رصد لحقوق الإنسان
10 - التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (YCMHRV)